

المعتبر في شرح المختصر

[88] سمة الماء المطلق فيكون مطهراً ، أو لانه لو لم يكن مطهراً لزم جواز التيمم معه ، لكنه باطل ، لان التيمم مشروط بعدم الماء المطلق المقذور على استعماله ، والاولى عندي تجنبه ، والوجه التفصي من الاختلاف ، والاخذ بالاحوط . قال " الشيخ " في النهاية : متى حصل الانسان عند غديرا وقلب فليدخل يده ويتوضأ منه ، وان أراد الغسل وخشي ان نزل فساد الماء فليرش عن يمينه ويساره وأمامه ، ثم ليأخذ كفا كفا يغتسل . به قيل : المراد به أن يرش الارض لتجتمع أجزائها فيمنع سرعة انحدار ما انفصل عن جسده إلى البئر . وقال الصهرشتي : يبل جسده ثم يغسل به ليتعجل الاغتسال قبل انحدار الماء المنفصل عن جسده إلى البئر . واعلم ان عبارة " الشيخ " لا تنطبق على الرش الا أن يجعل في نزل ضمير ماء الغسل ، فيكون التقدير وخشي ان نزل ماء الغسل فساد الماء ، والا بتقدير أن يكون في نزل ضمير المريد لا ينتظم المعنى ، لانه ان أمكنه الرش لا مع النزول أمكنه الاغتسال من غير نزول . ويدل على أن مراده ما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد ابن أبي نصر البزنطي في جامعه عن عبد الكريم ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : " سئل عن الجنب ينتهي إلى الماء القليل ، والماء في وهدة ، فان هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه ، وكف عن خلفه ، وكف عن يمينه ، وكف عن شماله ويغتسل " (1) فرع وكل ذلك بناء على ان المنقول عن الائمة عليهم السلام ما ذكره (ره) في النهاية و " القدر " الذي نقلناه هو ما رواه علي بن جعفر ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : " سألته عن الماء في ساقية أو منقطع ، أيغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يبلغ

_____ (1) الوسائل ج 1 ابواب الماء المضاف باب 10 ح